



ديزني تعيد تشكيل هوليوود

18ص



مهرجان الظفرة: التراث يتجدد في أبوظبي

20ص



علاقات مقطوعة على الورق فقط بين سوريا ولبنان

2ص

بريكست: بريطانيا تسابق نفسها في تقديم التنازلات

لـ بروكسل - منحت دول الاتحاد الأوروبي رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي رصيذا سياسيا إضافيا بعدما وافقت الجمعة على البدء في المرحلة الثانية من المفاوضات على خروج بريطانيا من الاتحاد، منهية بذلك المرحلة السهلة من المفاوضات استعدادا لما هو أصعب بكثير.

وتكمن صعوبة الفصل الثاني من المفاوضات، التي تبنى على قاعدة اتفاق مبدئي أنهى تعقيدات حادة منذ أعلنت ماي تفعيل المادة 50 من اتفاقية لشبونة في مارس الماضي، في أن المفاوضات الجديدة ستجرى وفقا لشروط أوروبا، وفي انقسام حاد يهيمن على الحكومة البريطانية، يدور، إلى جانب التفاوض على المرحلة الانتقالية، حول سؤال محدد: ما هو شكل اتفاق التجارة الحرة الذي يريده السياسيون البريطانيون بالضبط؟ ويخطط رئيس المجلس الأوروبي دونالد توسك لطرح حزميتين من الإجراءات للنقاش، أولاهما تخص المرحلة الانتقالية، التي قد تستمر لثلاثين يوما بعد الخروج الفعلي في مارس 2019، وتشمل التزام بريطانيا بقوانين الاتحاد الأوروبي وباحكام المحكمة الأوروبية وبالالتزامات المالية المسبقة تجاه الاتحاد.

وتدور الحزمة الثانية حول اتفاق التجارة الحرة الذي تسبب بانقسام بريطاني قائم على ارتباط الاتفاق بعضوية بريطانيا في السوق المشتركة والاتحاد الجمركي، حتى بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي. وإذا بقيت بريطانيا عضوا في هذين الفضائين فسيوصلها ذلك إلى وضع أقرب في علاقتها بأوروبا بنموذج النرويج، أما إذا خرجت منهما فلن تحصل عمليا على أكثر من اتفاق مماثل لاتفاق أوروبا التجاري مع كندا.

ويقول محللون إن وضع أيرلندا الشمالية ربما يكون حاسما لهذا الجدل ولتحديد شكل العلاقات المستقبلية بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي. فقد تعهدت ماي، بعد التوصل في 8 ديسمبر الجاري إلى توافق حول حقوق المواطنين الأوروبيين المقيمين على أراضيها، وفاتورة الطلاق ووضع أيرلندا الشمالية، بـ"الالتزام الكامل" بقواعد السوق المشتركة والاتحاد الجمركي حفاظا على اتفاق الجمعة العظيمة، الذي وقع عام 1998 في ظلها، وأنهى 3 عقود من العنف في أيرلندا الشمالية.

في العمق
7ص

بريطانيا وأوروبا: الطلاق سهل لكن بناء علاقة جديدة أصعب

مرجعية السيستاني تشرع اختراق الميليشيات أجهزة الأمن

دمج الميليشيات في الأجهزة الأمنية العراقية يمكنها من السيطرة الكاملة على الدولة



انتظرونا في الوزارات

الشعبي في العراق، الخميس، جميع الأولوية التابعة للمنظمة المعروفة بولائها لإيران بقطع علاقتها الحزبية، واعتبار السلاح الذي بحوزة تلك الأولوية تابعا للدولة. وكان قائد ميليشيا عصائب أهل الحق قيس الخزعلي، قد سبق العامري إلى إطلاق ما سُمّاه حملة "إزالة مظاهر عسكرية المجتمع"، داعيا إلى "حصر السلاح بكل أنواعه الثقيلة والمتوسطة بيد الأجهزة الأمنية".

وقد يهدد قرار العامري والخزعلي بالفصل الرسمي بين الأجنحة المسلحة والسياسية الطريق لهما للمشاركة في الانتخابات في إطار تحالف موسع مقرب من إيران للحد من نفوذ العبادي، وتمكين طهران من الإمساك مجددا بالمبادرة في العراق.

وأكد المتحدث باسم ميليشيا الحشد الشعبي النائب أحمد الأسدي أن "المرجعية تؤكد على الاحتفاظ بقوات الحشد الشعبي الوطنية التي أقرت بقانون وعلى دعمها والمحافظة عليها وعلى مقاتليها والتأكيد على استمرارها وبقائها وتقويتها".

ويتوقع المراقب أن يقف العبادي بنفسه ضد إدماج مقاتلي الحشد بالأجهزة الأمنية غير أنه في الوقت نفسه لا يملك حتى اللحظة خيارا بديلا من أجل أن يبقى الأمور تحت سيطرته في ظل انتشار السلاح غير الشرعي الذي صار الحشديون يبيعونه في الأسواق، محذرا من أن زعماء الحشد ينتظرون أن يرتكب العبادي خطأ يرفض دعوة السيستاني من أجل الانقضاض عليه بذريعة الدفاع عن قدسية مرجعية النجف.

وأطلق إعلان مقتدى الصدر زعيم التيار الصدري عن نيته تسليم سلاح الميليشيات التابعة له والمعروفة بسررايا السلام، سباقا محمومًا بين كبار قادة الميليشيات الشعبية على اتخاذ خطوة مماثلة حرصا على استبدال صفة أمراء الحرب الملتصقة بهم بمظهر رجال الدولة، ومسايرة للمطالب المتزايدة محليا وخارجيا بضبط فوضى السلاح وترميم هيبة الدولة العراقية في مرحلة ما بعد داعش.

وأمر هادي العامري، قائد منظمة بدر التي تمتلك أبرز وأقوى ميليشيا شيعية بالحشد

وحذر مراقب سياسي عراقي في تصريح لـ"العرب" من أن دعوة السيد السيستاني لو وجدت طريقها إلى التنفيذ فإن ذلك يعني "استيلاء الميليشيات على الأجهزة الأمنية بطريقة قانونية، خاصة وإذا ما عرفنا أن وزارة الداخلية تدار من قبل أحد عناصر منظمة بدر فإن الطريق سالكة أمام الميليشيات لممارسة دور يمكن أن يكون أكثر خطورة من الدور الذي تمارسه الآن".

ولفت المراقب إلى أن هناك الكثير من المكر والمراوغة في عبارة "حصر السلاح بيد الدولة"، وأنه حين ينتقل أفراد الميليشيات إلى الأجهزة الأمنية تكون الدولة قد سقطت في أيديهم، وهو ما لا ينسجم وطموحات رئيس الوزراء الحالي حيدر العبادي الذي يسعنى إلى استثمار الانتصار على داعش في مجال تكريس سلطته التي لا تحظى بقبول مطلق من قبل زعماء التحالف الوطني الشيعي الحاكم. وينظر العبادي بحذر إلى الحشد سواء احتفظت ميليشياته باستقلالها العسكري أو اندمجت بالقوى الأمنية أو الجيش العراقي.

بغداد - عكس موقف المرجعية الشيعية في العراق رغبة الميليشيات المسلحة المرتبطة بإيران في البحث عن شرعية دينية وسياسية لاختراق المؤسسة الأمنية والعسكرية في العراق، وفي نفس الوقت، استباق الدعوات الدولية التي يمكن أن تطالب بنزع سلاح الحشد الشعبي، وتحويله إلى ورقة ضغط ضدها.

وطالب المرجع الشيعي الأعلى آية الله علي السيستاني بأن تصبح الفصائل المسلحة التي شاركت في الحرب ضد تنظيم داعش جزءا من الأجهزة الأمنية في العراق. وفي رسالة ألقاها أحد وكلاء السيستاني نيابة عنه خلال خطبة الجمعة في مدينة كربلاء، قال السيستاني إن كل الأسلحة التي استخدمت لمحاربة المتشددين ينبغي أن تصبح تحت سيطرة الحكومة العراقية.

وقال الشيخ عبدالمهدي الكربلائي وكيل السيستاني "إن النصر على داعش لا يمثل نهاية المعركة مع الإرهاب والإرهابيين" محذرا مما وصفه بالخلايا النائمة.

وأضاف "المنظومة الأمنية العراقية لا تزال بحاجة ماسة إلى الكثير من الرجال الأبطال الذين ساندوا قوات الجيش والشرطة الاتحادية خلال السنوات الماضية".

وتابع قائلا "من الضروري استمرار الاستعانة والانتفاع بهذه الطاقات المهمة ضمن الأطر الدستورية والقانونية التي تحصر السلاح بيد الدولة".

وقال مراقبون عراقيون إن المرجعية، التي دأبت على الإفتاء بحماية أنشطة الميليشيات وإعطائها شرعية دينية، لم تفعل شيئا سوى تحويل دعوات أطقها قيادات في الميليشيا المسلحة المرتبطة بإيران للاندماج في الجيش والشرطة، وفق خطة تهدف إلى السيطرة على المشهد السياسي والتحكم في العراق أمنيا وسياسيا، إلى أمر واقع وغير قابل للنقاش.

وأشار المراقبون إلى أن إدماج المقاتلين في المؤسسة الأمنية سيجعلهم جاهزين دائما للحرك السريع وفرض وضع يحكم سيطرة إيران وكلاهما العراقيين على البلاد بقوة السلاح، وهو ما يهدد العملية السياسية ذاتها التي تقوم على المحاصرة الطائفية.



عبدالمهدي الكربلائي من الضروري انتفاع القوات الأمنية بالطاقات التي قاتلت داعش

توسع الاحتجاجات على إسقاط قانون التعليم الأمازيغي يربك السلطات الجزائرية

منع وزير الشباب والرياضة من زيارة محافظة البويرة القبائلية • صمت حكومي وسط تحذيرات من تكرار مواجهات 2001

في إشارة إلى بعض أحزاب المعارضة التي أثارت المسألة، ومن مغبة الإنزلاق إلى العنف، الذي تترصده أجنادات داخلية للمساس بوحدة وأمن واستقرار البلاد.

وباستثناء تصريحات وزير الشباب والرياضة، ومساعيه لاختراق الاحتقان السائد في المنطقة، فإن الحكومة ما زالت تلتمز الصمت إلى حد الآن، واكتفت بتعزيز التواجد الأمني في بلدات ومن المنطقة. وكان حزبا السلطة (جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي) المكونان للأغلبية داخل البرلمان، قد بادرا إلى تحميل مسؤولية الأزمة للقيادة في حزب العمال، بعد تعمدتها تقديم اقتراح يتناقض مع روح قوانين الموازنة للعام 2001 باعتبار أن إسقاط المقترح لم يكن بهدف تجميد ترقية وتوسيع التعليم الأمازيغي.

الأحداث الدامية التي عرفتها البلاد العام 2001، حيث أفضت المواجهات آنذاك إلى سقوط أكثر من 170 ضحية، وهو الأمر الذي تحذر منه مختلف القوى السياسية والأهلية، بما فيها الحزبان البربريان المعارضان (التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وجبهة القوى الاشتراكية).

ونفى وزير الشباب والرياضة، خلال زيارته الأخيرة لمحافظة تيزي وزو، وجود أي نية لدى الحكومة "لتجميد ترقية وتوسيع التعليم الأمازيغي"، وأن "مسألة المكون الأمازيغي في الهوية الجزائرية حسم فيها الدستور الجديد للبلاد، وأن الحكومة لا تنتظر قانون الموازنة العامة للعام 2018 للقيام بتجسيد الالتزامات الدستورية". وحذر الهادي ولد علي مما أسماه "التوظيف السياسي للمطلب الأمازيغي"،

وتعرف المحافظات القبائلية بوسط الجزائر (بومرداس، تيزي وزو، بجاية) وباتنة شرقا، احتجاجات ومظاهرات تنديدا بإسقاط الأغلبية البرلمانية المكونة من أحزاب السلطة لمقترح نائبة حزب العمال اليساري المعارض لوزير حنون، القاضي بإضافة بند مالي لتوسيع تعليم اللغة الأمازيغية.

وتتجه الاحتجاجات إلى محافظة البويرة، بسبب الاشتباكات اليومية بين المتظاهرين وقوات الأمن، ما دفع جامعة محمد أكلي إلى تعليق الأنشطة العلمية والفكرية، بسبب ما أسماه مجلس إدارة الجامعة بـ"الحفاظ على الأمن والممتلكات العمومية".

وعكس منع المحتجين لوزير الشباب والرياضة من التنقل إلى منتجع تينجدة، حالة الاحتقان في المنطقة، ومخاطر الإنزلاق إلى الفوضى، معيدا إلى الذاكرة سيناريو

وذكرت مصادر محلية لـ"العرب" أن الهادي ولد علي، الذي يعد من أبرز المناضلين القدامى في الحركة البربرية، والوزير الحالي للشباب والرياضة، اضطر إلى تغيير أجنحة الزيارة، بسبب المظاهرات والاحتجاجات التي تسود المحافظة، لا سيما في بلدات حيزر وبشلول ومشدالة.

وأضافت المصادر أن الوفد الوزاري كان يصعد التوجه إلى المنتجع السياحي (تينجدة)، من أجل إعطاء إشارة انطلاق الموسم الشتوي للسياحة والتسلية، ومعاينة المشروعات والمرافق المحلية، إلا أن احتجاجات الشباب الأمازيغي، أعاقت برنامج الوزير، واضطرته إلى البقاء في عاصمة المحافظة (البويرة)، حيث طاف ببعض المشروعات تحت حراسة أمنية مشددة، قبل أن يشد الرحال عائدا إلى العاصمة.

صابر بليدي

الجزائر - اضطر وزير الشباب والرياضة الجزائري الهادي ولد علي، رفقة السلطات المحلية، إلى تغيير برنامج الزيارة المبرمجة له أمس الجمعة إلى محافظة البويرة (120 كلم شرقي العاصمة)، تحت ضغط شباب وطلبة المحافظة المحتجين منذ مطلع هذا الأسبوع، على قرار تجميد توسيع التعليم الأمازيغي. ولا تزال السلطات تلتزم الصمت تجاه الاحتجاجات، خاصة بعد منع الوزير من دخول المناطق التي تدور فيها الاحتجاجات، في وقت تحذر فيه شخصيات معارضة وقيادات محلية من تكرار سيناريو 2001 والذي شهدته فيه منطقة القبائل مواجهات كبيرة مع الأمن أدت إلى مقتل العشرات من المحتجين.